

- 2 - ولا حياة له إلا بالاجتماع.
 - 3 - وفي الأرض كل ما يحتاج إليه.
 - 4 - والأرض والمال ، خولهما عباده بمقتضى الخلافة.
 - 5 - ولكل من الناس حظ في هذه الثروة المملوكة عن الله ، ولكن بشرط أن يؤدي للمجتمع مقابل هذا الحظ من ذات نفسه ، حتى لا يكونه كـ"الـ" عليه.
 - 6 - ولا حق في هذه الثروة الالهية إلا عن الطريق الذي شرعه واهبها ومستخلف الإنسان نفيها . وبهذا يتبين أن الإسلام لا يريد مجتمعاً ضعيفاً يعيش فيه الكسالى والمتبطلون ، أو عناصر الترويج للفساد والضرر ، وإنما يريد مجتمعاً عاملاً ناصباً متعاوناً على البر والتقوى لا على الإثم والعدوان.
- وقد يسأل سائل عن نظام الاتجار بالمال دون أداء عمل ، وذلك كما في الشركات التي تسمى في بعض المذاهب الفقهية (بالمضاربة) والتي أساسها أن يبذل أحد الشريكين مالا والآخر عملاً ، يأخذ كل منهما نصيباً معيناً مقابل ما بذل ، وهذا النظام شبيه بنظام (الشركات المساهمة في بعض نواحيه ، وقد أبحاث الشريعة الإسلامية هذا النوع من الكسب مع أن بعض الشريكين فيه لا عمل له كما في الربا والقمار .
- والجواب: أن هناك فرقا بين الأمرين ، فإن صاحب المال هنا يتجربه فيساهم في الترفيه عن المجتمع ، ولا يحبس عنه ماله ، ويأخذ ما يأخذ من الكسب عن تجارة يروجها وينفع الناس بها ، أما آكل الربا أو الميسر ، فإنه لا يفيد المجتمع بشيء ، ولا يقدم له بعض ما هو في حاجة إليه .
- (ب) قطع أسباب الخلاق والمنازعات:
- لكل معاملة من المعاملات أركان طبيعية هي:
- 1 - العاقدان .
 - 2 - والشئ المعقود عليه .